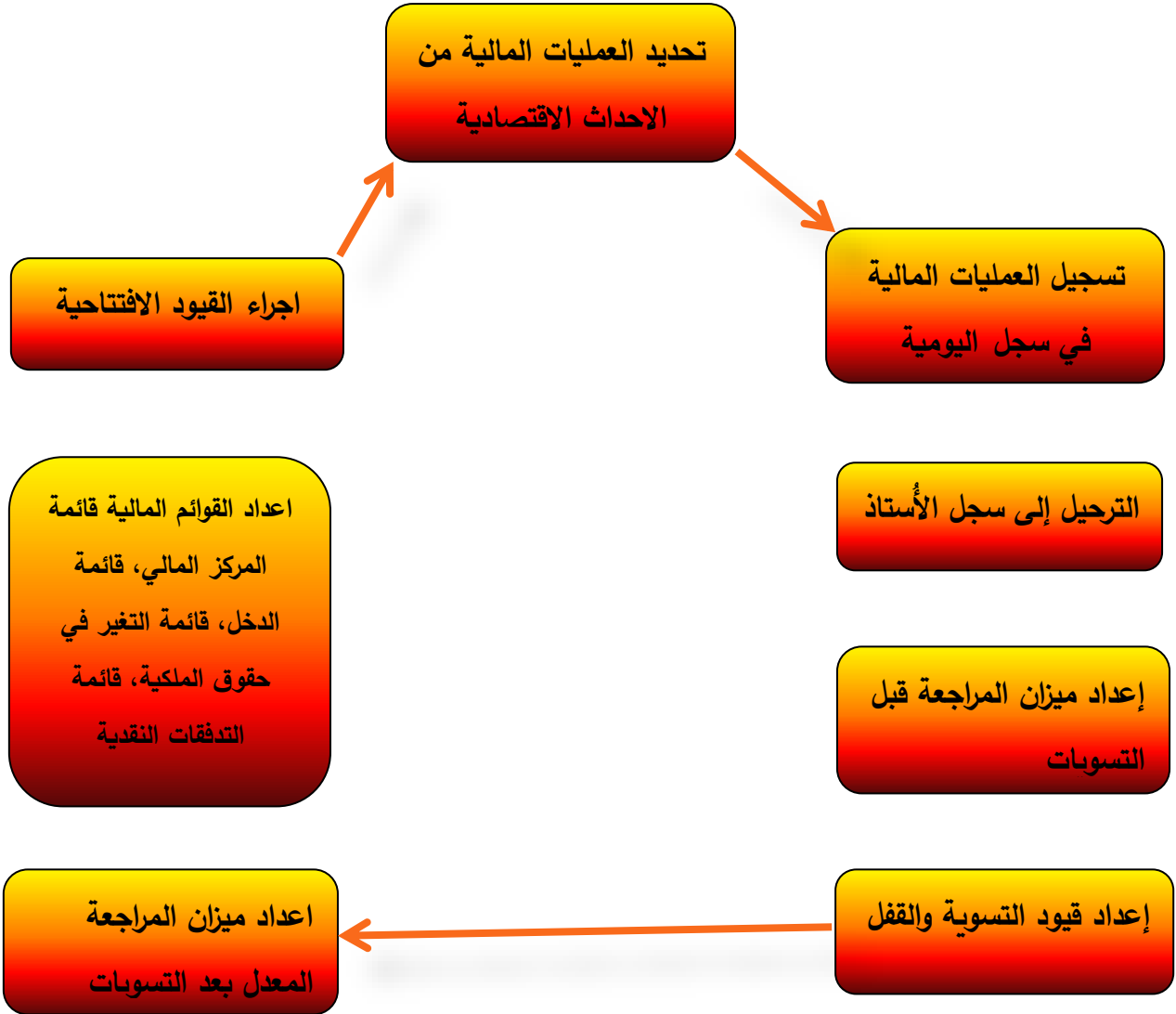


الدورة المحاسبية Accounting Cycle

مفهوم الدورة المحاسبية:

هي مجموعة من الإجراءات أو الخطوات المتتابعة التي يقوم بها أو يتبعها المحاسب حتى يتم أو يكمل عملية المحاسبة. والجدير بالذكر أن هذه الخطوات مترابطة بشكل متكامل بحيث تعتمد كل خطوة على الخطوة السابقة لها وفي نفس الوقت تكون بمثابة تمهيد للخطوة التالية. والشكل الآتي يبين خطوات الدورة المحاسبية:



فيما يلي تفصيل لهذا الشكل:

أولاً: تحديد العمليات المالية من الاحداث الاقتصادية:

يقصد بالعمليات المالية أي الأحداث أو المعاملات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية ويمكن التعبير عنها في صورة مالية أو نقدية. هنالك ثلاثة شروط يجب توافرها حتى نطلق على الحدث اصطلاح عملية مالية، وبالتالي يمكن تسجيله في السجلات المحاسبية وهي:

1. يجب أن يكون للحدث قيمة مالية.
2. يجب أن يؤثر الحدث على القوائم المالية
3. يجب أن يكون الحدث قد وقع فعلاً

ثانياً: تسجيل العمليات المالية في اليومية العامة: ويتم التسجيل من ولقع المستندات (مستندات الصرف، مستندات القبض، مستندات التسوية)

ثالثاً: الترحيل من سجل اليومية العامة الى سجل الاستاذ وترصيد الحسابات رابعاً: اعداد ميزان المراجعة بالأرصدة قبل التسويات.

خامساً: اعداد قيود التسوية بالمستحقات والمدفوعات والبنود المقدرة.

سادساً: اعداد ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات.

سابعاً: اعداد الحسابات (الكشوفات الختامية) وتشمل:

- حساب المتاجرة والارباح والخسائر (كشف الدخل) Income Statement
 - قامة المركز المالي Balance Sheet
 - التغير في حقوق الملكية Change in equity
 - كشف التدفق النقدي Cash flow Statement
- ثامناً: اعداد القيود الافتتاحية بداية السنة

* تحليل العمليات المالية وأسس تسجيل المعاملات المالية

في هذه المرحلة وهي المرحلة الاولى من الدورة المحاسبية ويتم في هذه المرحلة تحليل الأحداث الاقتصادية من أجل تحديد المعاملات المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية وبالتالي استبعاد أي عمليات أخرى قد تخص المالك وليس لها علاقة بالوحدة الاقتصادية، أضف إلى ذلك تحديد العمليات القابلة للقياس بوحدة النقد وتعتمد هذه المرحلة على مدى توفر المستندات المؤيدة للمعاملات المالية التي تمت خلال الفترة المالية، والمستند هو وثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية مثل الشيكات والفواتير والايصالات. والمستندات أنواع فمنها الداخلية وهي المحررة بمعرفة الوحدة الاقتصادية مثل صورة فاتورة البيع والخارجية هي المحررة بمعرفة الغير مثل أصل فاتورة الشراء.

وتعتبر المستندات ذات اهمية لأنها دليل اثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين الوحدة الاقتصادية والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم استخدامها في اثناء عملية مراجعة الحسابات. وتصنف المستندات المحاسبية الى:

١. مستند الصرف: وهو مستند تقوم الوحدة الاقتصادية بإعداده عندما تقوم بدفع المبالغ النقدية او عند تسديد حسابها سواء كان التسديد نقدي او بصك مسحوب على البنك.
٢. مستند القبض: وهو مستند تقوم الوحدة الاقتصادية بإعداده عندما تحصل على مبلغ نقدي من العميل سواء كان المبلغ نقدي او بصك مسحوب على البنك.
٣. مستند التسوية (القيد): وهو مستند تقوم الوحدة الاقتصادية بإعداده عند حدوث عملية مالية لا تتضمن مدفوعات او مقبوضات، ليتم تسجيل العملية المالية بعد ذلك في السجلات المحاسبية، مثل عملية البيع الاجل (على الحساب).

ان ما يقوم به المحاسبون هو تسجيل الأحداث الاقتصادية (الصفقات) التي يترتب عليها اثر مالي، اما الاحداث التي لا يترتب عليها اثر مالي فلا يتم تسجيلها فالعقد القانوني لشراء صفقة لا يثبت الا بعد ان تتم عملية الشراء والتنفيذ الفعلي للعقد.

ان جوهر العملية المحاسبية يتجسد بأربعة عمليات اساسية وتتمثل بالوظائف الاساسية للمحاسبة وهي:

١. التحديد: تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) التي ينبغي الاهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها (هل هي عملية مالية أو غير مالية؟) فالمحاسبة تهتم فقط بالعمليات المالية لأنها لغة المال وهناك ثلاثة شروط يجب توافرها حتى نطلق على الحدث اصطلاح عملية مالية، وبالتالي يمكن تسجيله في السجلات المحاسبية وهي (ان يكون للحدث قيمة مالية، وأن يؤثر الحدث على القوائم المالية، وأن يكون الحدث قد وقع فعلاً مثل: بيع السلع، تقديم الخدمات، الشراء، دفع الأجور. أما العمليات غير المالية مثل: قرار تعيين موظف فالمحاسبة لا تهتم بها.
٢. القياس: بعد تحديد العمليات المالية يجب أن تكون قابلة للقياس بوحدة النقد (تحديد قيمتها بوحدة النقد) لها قيمة مالية. أما العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية.
٣. التسجيل: بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في السجلات المحاسبية باتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر.

٤. **التوصيل:** لكي تتم الاستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي من أهمها القوائم المالية، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدو بها في اتخاذ القرارات

مما تقدم اعلاه وبعد ان تم التعرف على كيفية تحديد المعاملة المالية من غير المالية والقياس بوحدة النقد نصل في تسلسل العمليات او الوظائف الاساسية للمحاسبة الى التسجيل للعمليات المالية وهناك نظريتان لتسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية:

نظرية القيد المفرد:

تقوم هذه النظرية على فرض عدم انفصال الوحدة الاقتصادية عن ملاكها أي ليس لها ذمة مالية مستقلة. وعند التسجيل لا تنظر هذه النظرية إلى الوحدة الاقتصادية باعتبارها طرف مستقل عن أطراف العملية، لذلك تثبت طرف واحد وهو الطرف الخارجي الذي تتعامل معه دون أن تنظر إلى الطرف الثاني وهو الوحدة الاقتصادية نفسها. وتقوم هذه النظرية على اساس جرد موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية في بداية المدة وجردها مرة اخرى في نهاية المدة ويكون الفرق ربح او خسارة وتلائم هذه الطريقة الوحدات الصغيرة وتعد هذه الطريقة غير كاملة لا تكفي لاستخراج المركز المالي للوحدة الا بمقارنة رأس المال في بداية المدة مع رأس المال في نهاية المدة المالية او في اللحظة المراد فيها استخراج رأس المال والارباح والخسائر ويتم ذلك باستخدام المعادلات الآتية:

$$\text{رأس المال اول المدة} = \text{الموجودات اول المدة} - \text{المطلوبات اول المدة}$$

$$\text{رأس المال آخر المدة} = \text{الموجودات آخر المدة} - \text{المطلوبات آخر المدة}$$

$$\text{صافي الربح (الخسارة)} = \text{رأس المال آخر المدة} - \text{رأس المال اول المدة}$$

وقد يضاف الى رأس المال مبالغ خلال المدة او يسحب مبالغ من قبل صاحب المشروع فتكون المعادلة بالشكل الآتي:

$$\text{صافي الربح (الخسارة)} = \text{راس المال آخر المدة} - \text{(رأس المال اول المدة} + \text{الاضافات} - \text{المسحوبات)}$$

مثال: توفرت البيانات الاتية عن أحد المشاريع الفردية (المبالغ بالدينار):

التفاصيل		٢٠١٨/٣/١	٢٠١٨/١٢/٣١
الموجودات	الصندوق	٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
	المدينون	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
	البضاعة	٢٥٠٠٠	٤٥٠٠٠
المطلوبات	الدائنون	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠

بلغت الاضافات لرأس المال ٣٥٠٠٠ دينار والمسحوبات من رأس المال ٦٠٠٠٠ دينار

الحل:

$$\text{رأس المال اول المدة} = \text{الموجودات اول المدة} - \text{المطلوبات اول المدة}$$

$$20000 - (25000 + 30000 + 50000) = 85000 =$$

$$\text{رأس المال آخر المدة} = \text{الموجودات آخر المدة} - \text{المطلوبات آخر المدة}$$
$$35000 - (45000 + 60000 + 90000) = 160000 =$$

$$\text{صافي الربح (الخسارة)} = \text{راس المال آخر المدة} - (\text{رأس المال اول المدة} + \text{الاضافات} - \text{المسحوبات})$$
$$(60000 - 35000 + 85000) - 160000 = 100000 =$$

* طريقة معادلة الميزانية

تركز المحاسبة المالية على قاعدة منطقية، وهي أن جميع ممتلكات الوحدة الاقتصادية تتساوى مع مصادر الأموال التي جاءت بهذه الممتلكات ويمكن تمثيل هذه المعادلة بالشكل الآتي:

$$\text{استخدامات الأموال (الموجودات)} = \text{مصادر الأموال (المطلوبات)}$$

وبما ان الالتزامات تتضمن حقوق الغير وحقوق اصحاب المشروع في موجوداته، فيمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بالشكل الآتي: معادلة الميزانية:

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات} + \text{رأس المال}$$

وبالتالي يمكن استخراج رأس المال من المعادلة السابقة بالصيغة الآتية:

$$\text{رأس المال} = \text{الموجودات} - \text{المطلوبات}$$

وبالتالي فهناك ثلاث عناصر رئيسية في معادلة الميزانية وهي:

الموجودات (الاصول) Assets، المطلوبات (الالتزامات) Liabilities، رأس المال (حقوق الملكية) Owner's Equity

ولتوضيح المعادلة نأخذ الامثلة الآتية:

مثال (١): في إحدى الوحدات الاقتصادية بلغ مجموع الموجودات ٥٠٠٠٠٠ دينار ومجموع المطلوبات ٤٠٠٠٠٠ دينار، المطلوب// تحديد حقوق الملكية

الحل: الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية

$$500000 = 400000 + (\text{حقوق الملكية})$$

$$\text{حقوق الملكية} = 500000 - 400000 = 100000 \text{ دينار}$$

مثال (٢): في إحدى الوحدات الاقتصادية بلغ مجموع المطلوبات ٣٠٠٠٠٠ دينار ورأس المال ٤٠٠٠٠٠ دينار،

المطلوب// تحديد موجودات الوحدة الاقتصادية

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة / مرحلة اولى / محاضرات محاسبة مالية (١) / د. احمد سعد جاري

الحل: تطبيق مباشر لمعادلة الميزانية الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية

$$\text{الموجودات} = ٧٠٠٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠٠$$